صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للأبحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.
وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة.
إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمثقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة آملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية. سياسية تعنى بهموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

ثقافة السلام بين الاهتمام الدولي وحاجة الداخل: دور القانون والتربية في ترسيخها

يعالج الدكتور خليل خيرالله دور القانون والتربية في ترسيخ ثقافة السلام ويدعو إلى أن تنتقل الثقافة من المبادئ والعقول إلى مجاري الحياة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوقية. إضافةً إلى إشارته إلى أن السلام هو حاجة دولية وهو موضوع اهتمام دولي، السلام الذي ترعاه نصوص دولية عديدة.
كما يشير خيرالله إلى أن السلام حاجة داخلية ضمن المجتمع من شأنها ترسيخ ثقافة السلام الداخلي.

خليل خيرالله*

السلام قيمة تلازم أمن الحياة واستقرارها وتتيح للمجتمع تطوراً سلمياً. لكن بين وضع اللاحرب واللاسلم، وأمام الحروب الذكية التي تخاض من دون مدفع أو رشاش، وأمام السلام بمفهومه الحقيقي خيط رفيع قد لا يسهل تبيّن أسوده من أبيضه.

وحين نتكلم عن تعبير اسمه ثقافة السلام يعنينا منذ البداية تحديد المفردات، لأن التعيين شرط الوضوح ولأن تعيين المقصود بثقافة السلام يدلنا على أي سلام نريد وكيف نرسخه في حياتنا.

يمكن تعريف الثقافة لغوياً بالآتي: ثقف الرجل من باب ظرف صار حاذقاً... ومنه المثاقفة، وثقف من باب طرب فهو ثقف، والثقاف هو ما تسوى به الرماح وتثقيفها تسويتها. وثقفه من باب فهم.[1] وقد لا توفر هذه المعاني اللغوية ما نقصده من تعبير ثقافة السلام، لكنني أختار منها تسوية الرماح (ثقف الرمح أي سوّاه) لارتباطه بالتربية، مع الإشارة إلى أن تعريفات الثقافة كثيرة بدءاً من توصيفها الجامد إلى مفهومها الديناميكي المرتبط بعلاقات الناس ومفاهيم وأنماط حياتهم وتعبيراتهم.

وعن مفردة سلام، جاء في القاموس المحيط: «والسلام من أسماء الله تعالى والسلامة البراءة من العيوب. وسلم من الآفة (بالكسر) سلامة، وسلمه الله تعالى منها تسليماً وتسلمه أعطيته فتناوله. والتسليم الرضا والسلام وأسلم انقاد وصار مسلماً. وأمره الى الله سلمه وتسالما تصالحاً وسالما صالحاً»...[2]

ويمكن تعريف السلام بأنه حالة يخلو فيها العالم أو المجتمع من الحروب والنزاعات ويسوده الأمن والاستقرار.

وغني عن البيان أن المعنى اللغوي للمفردتين قاصر عن استيعاب ما يعنيه تعبير ثقافة السلام كمصطلح ديناميكي متحرك، إذ أن صياغة هذا المفهوم تأخذ بعداً فلسفياً واجتماعياً وأخلاقياً وثقافياً عالي الأهمية في حياة المجتمعات.

وبحسب تعريف الأمم المتحدة، ونحن نعتمده هنا، فإن ثقافة السلام هي مجموع القيم والمواقف والتصرفات وطرق الحياة التي تنبذ العنف وتتدارك النزاعات قبل حصولها فتعالج أصولها بالحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والدول.[3] وهذا يعني احترام الحياة والإنسان والكرامة الإنسانية.

وعليه ليست ثقافة السلام مفهوماً جامداً أو مجرّد قول مرصوف، بل هي قوة فاعلة متحركة وهي حاجة قبل أن تكون التزاماً داخلياً بين أفراد المجتمع وجماعاته أو عالمياً بين مختلف الدول.

يبقى السؤال كيف نرسخ هذه الثقافة في حياتنا، أي كيف ننقلها من المبادئ وحتى من القلوب والعقول إلى مجاري حياتنا ومؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوقية فتصبح إذاك قوة حياة فاعلة وواقعاً حياً ملموساً؟

نبدأ ببحث ثقافة السلام في اهتمامات الأمم المتحدة وفي حاجات الداخل الوطني (أولاً) ثم ترسيخ ثقافة السلام عبر التربية ونشاط منظمات المجتمع المدني إضافة إلى عوامل أخرى (ثانياً).

أولاً: ثقافة السلام اهتمام دولي وحاجة داخلية

شددت النصوص التأسيسية للأمم المتحدة على السلام ثم، في تاريخ حديث، على ثقافة السلام كاهتمام عالمي قبل أن تتحول الى حاجة وضرورة للأفراد والجماعات ضمن المجتمع الواحد.

1 – السلام وثقافة السلام في النصوص الدولية:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها تاركة دماراً هائلاً وعدداً من الضحايا فاق عشرات الملايين، تم توقيع شرعة الأمم المتحدة من قبل خمسين دولة، وقد نصت على منع الحروب وفرضت حلّ الخلافات بشكل سلمي جاعلة بذلك من السلام حقاً. وقد تصدرت فكرة العيش بسلام وحفظ السلام كل من مقدمة الشرعة والمادة الأولى منها[4].

ثم صدر الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 وتضمنت مقدمته، بل المقطع الأول منها، تشديداً على كرامة الإنسان كأساس للحرية وللعدالة وللسلام في العالم.

عام 1976 أكدت هيئة حقوق الإنسان حق كل شخص بالحياة في حالة من السلام والأمن. عام 1978 أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في إعلان لها تحضير المجتمعات للعيش بسلام[5]. وأن كل الأمم وكل الكائنات البشرية لها حق أصيل بالعيش بسلام (مادة1) وكل الدول عليها واجب أخذ التدابير الكفيلة بتنشيط المثل العليا للسلام.

ومن أبرز النصوص الدولية نجد «إعلان حق الشعوب بالعيش بسلام»، الذي صدقته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقرارها رقم 39/11 تاريخ 12 تشرين الثاني لعام 1984 وتناول إعادة تأكيد المهمة الأساسية على عاتق منظمة الأمم المتحدة وهي حفظ السلام والأمن الدوليين[6]، لكنها قصرت حق السلام بالشعوب، من دون ذكر حق الأفراد بالسلام، معتبرة أنه حق مقدس وأن تحقيقه موجب أساس على عاتق كل دولة.

وفي 26 حزيران عام 1989 في ياماسوكرو، عقدت الأونيسكو مؤتمراً بعنوان: «السلام في عقول الرجال»، ومن طروحاته الأساسية تطوير ثقافة السلام... ثم مؤتمر باريس في شباط 1994 بعنوان: «المؤتمر الأول لثقافة السلام» وفيه تم تحديد مفهوم ثقافة السلام. وفي عام 1997 أعلنت الأونيسكو بوضوح إرادتها بأن تجعل من السلام حقاً إنسانياً: «على أن حق الإنسان بالسلام يشكل أساس ثقافة السلام».

وفي 20 تشرين الثاني 1997 صدر قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 52/15 أعلنت فيه السنة 2000 سنة عالمية لثقافة السلام. وكذلك قرارها رقم 53/25 تاريخ 10 تشرين الثاني 1998 أعلنت فيه الفترة الممتدة من 2001 حتى 2010 «عشرية عالمية لتشجيع ثقافة اللاعنف والسلم لمصلحة أطفال العالم»[7].

وفي 13 أيلول 1999 تبنت الجمعية العمومية إعلاناً حول ثقافة السلام ثم أتبعته بخطة عمل متكاملة وذات أهداف واستراتيجية واضحة تلحظ أهدافاً للمؤسسات الدولية وللمجتمع المدني، كي تشكل أساساً للسنة العالمية لثقافة السلام وللعشرية العالمية المذكورة[8].

وتجلت هذه العشرية بنشاطات كثيرة قامت بها الدول ونشأت فيها جمعيات مدنية ناشطة في مجال اللاعنف والسلام، حتى تأسس عام 2003 ما سمي بالتنسيق العالمي للعشرية، ونشأت حتى كانون الثاني 2010 في القارات الخمس 1054 جمعية[9]. تنشط هذه الجمعيات وتأخذ شرعيتها من المجموعة الدولية وتقيم في 21 أيلول من كل سنة يوماً عالمياً للسلام. وقد حثّ قرار الجمعية العمومية الأونيسكو على إنشاء صندوق لتمويل مشاريع هذه الجمعيات وحثّ «هيئة تثبيت السلام» على متابعة تنشيط ثقافة السلام في مبادراتها لما بعد النزاعات، كما تم إنشاء «التجمع العالمي للمدربين على (ALEP: Association internationale des éducateurs a la paix) السلام».

ومن نافل القول إن هذه النصوص وهذه النشاطات، على أهميتها في بناء ونشر ثقافة السلام، تبقى غايتها بعيدة المنال في عصرنا، وقد طاولت الحروب والنزاعات مناطق كثيرة ووقفت الأمم المتحدة عاجزة أمام حل قضايا عادلة أبرزها قضية فلسطين. وغالباً ما تخضع مؤسسات الأمم المتحدة لمصالح الدول الكبرى التي انتصرت مصالحها في الحرب العالمية الثانية، تحركها أو تجمد حركتها بحسب مصالح وقوة الأقطاب أو القطب المهيمن عليها، وهكذا يغيب السلام عن منطقتنا ويحل العنف.

لكن أخطر ما يحدث اليوم هو شن الحروب وتدمير المجتمعات واستباحة الشعوب الأضعف لنهب ثرواتها وضرب وحدتها وترويج صناعة الأسلحة وتجارتها لتنشيط اقتصادات الدول الغازية، وكل ذلك باسم السلام وباسم الديمقراطية وباسم حقوق الإنسان، وتصوير الدول المعتدية نفسها كدول قيّمة على هذه القيم السامية وحارسة لتطبيقها في العالم، وهي دول كواسر، في تاريخها صفحات سوداء من انتهاك القيم وحقوق الإنسان وزرع الموت بين البشر. يبقى أن نرى حاجة مجتمعنا إلى ثقافة السلام وحل نزاعات الجماعات والمواطنين فيه على الأسس والمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تمليها مصالحنا الوطنية.

2 – السلام حاجة داخلية ضمن المجتمع: تفكيك بنية العنف وتجفيف مصادره.

لا يحيا مجتمع أو يستقر إذا سادته ثقافة العنف والعنف المضاد. وقد عرفت البشرية مجتمعات تمجد العنف والحروب، ومنها المجتمعات التي تتوسل القوى الماورائية وتستقوي بها على أعدائها، وهذا يؤدي الى مأسسة العنف دينياً، ومنها المجتمعات التي تمجد سيطرة الذكورة على الأنوثة وتربط قيمها بتمجيد الرجولة واحتقار المرأة، ومنها مجتمعات تمجد الديكتاتورية وعبادة الفرد في السلطة، وهنالك الأنظمة التوتاليتارية والإيديولوجيات العنصرية التي تقوم على التفوق العرقي والسيطرة على سائر الأعراق.

هذه مجتمعات يسودها مبدأ العنف وتنمو فيها الأهداف الاستعمارية والاقتصادية واستعباد المجتمعات الأخرى لإخضاعها ونهب خيراتها.

وللعنف داخل المجتمعات أوجه مختلفة، منها العنف العنصري النخبوي كأن يرى كل مكون من مكونات المجتمع المختلفة أنه جماعة ممتازة عن الأخرى بأصلها العرقي أو تاريخها أو مميزاتها الثقافية وتقدمها الاجتماعي، أو يشبّه لكل مكون أنه مغبون في ناحية ما من نواحي الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية فتنشأ لديه مواقف نفسية سلبية هي أقرب إلى العقد النفسية التي يشخصها ويهتم بها علم النفس الاجتماعي.

فإذا نظرنا الى واقعنا اللبناني نرى أن طائفة بكاملها يعبر عنها رئيسها الديني أنها لديها هواجس، وطائفة تضطرب فتثور لديها فكرة مظلومية أهلها، وأخرى أنها محرومة وأخرى أنها خائفة لأنها أقلية. وهكذا يمدّ كل منها يده إلى الخارج لتستقوي به على زميلاتها في مجتمع يزداد انقساماً عند كل استحقاق.

ومن أشكال العنف الأخرى العنف الاقتصادي الذي يشلّ المجتمع ويهمّش أجزاء منه ويقلص إنتاجية أفراده وينهب ثرواته فيحوّله الى مجرد جسم مستهلك. وهنالك العنف الجنسي المتمثل في احتقار المرأة وسيطرة الرجل، والعنف الطائفي المستخدم للسيطرة والمحاصصة والمستعد أبداً للاشتعال بإشارة من الخارج أو باستقواء به... والعنف السياسي الذي يحتكر مواقع القوة في المجتمع ويقتسمه وفق مصالح الإقطاعات المسيطرة على حياتنا السياسية... والعنف الاجتماعي الذي يخلق في المجتمع تفاوتات ومشاعر تهميش وغبن تغذيها قوانين متحيزة.

والخطير في هذا العنف، بكامل أشكاله، أنه عنف منظم وراءه مؤسسات تمارسه، كالحكومات والأحزاب ودور التربية من مدارس وجامعات وغيرها.

إن تفكيك بنية العنف الداخلي ضمن المجتمع، وإحلال ثقافة السلام مكان ثقافة العنف المغذية للشقاق والانقسامات، عمل يستهدف أجيالاً ولا يتم بمجرد إصدار قانون أو مرسوم، ولكنه عمل ضروري وحاجة ملحة.

وثقافة اللاعنف هي ثقافة سلبية بينما الحاجة الى ثقافة سلام ديناميكي يفعّل قوى المجتمع الحية ويصون وحدته الداخلية. ويبقى السؤال: كيف نرسخها في حياتنا؟

ثانيا: ترسيخ ثقافة السلام الداخلي

للخارج تأثير كبير في مجتمعنا لا يمكن إغفاله، بخاصة إذا ادّعى صداقتنا فصدقناه وصدقنا أن السياسة الخارجية صداقات وعواطف لا مصالح.

إن لعامل الاطماع الخارجية دوره الأول في تفسيخ مجتمعاتنا، منذ سايكس- بيكو الأولى ومروراً بمشروع الشانية التي نشهدها في أيامنا هذه والذي طال مخاضها منذ ثلاثين سنة وأكثر، شهدنا خلالها الحروب والتفجيرات الأمنية الخارجية والداخلية الممنهجة. وقد يكون لفلسفة «القوة موجودة فلماذا لا نستعملها» التي عبرت عنها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت، دورها في الميل إلى إنشاء الصناعة العسكرية الضخمة والى إخضاع الدول والتلاعب بمصائرها وإعادة تشكيلها.

لكننا نرى في العامل الداخلي مساعداً للإرادات الدولية أو ممانعاً. فإن كان الداخل موحداً متجانساً واعياً لمصالحه في البقاء كانت قوته في صد الأطماع الخارجية أقوى وإلا كان ضعفه مثار تآمر ومصير قبر.

إن ترسيخ السلام الداخلي وإحياء ثقافة السلام وترسيخها أمر نرى أنه يتم على صعد مختلفة كما تضمنها الإعلان الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 13 أيلول 1999 وخطة العمل التي أعقبته والتي تناولت مروحة عمل من ثماني نقاط تتناول ثماني أصعدة يتم عبرها ترسيخ ثقافة السلام وهي:

– تقوية ثقافة السلام عبر التربية.
– تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستمر.
– تشجيع احترام حقوق الإنسان كافة.
– تأمين المساواة بين النساء والرجال.
– تشجيع المشاركة الديمقراطية.
– تطوير التفاهم والتسامح والتضامن.
– دعم الاتصالات التشاركية والتداول الحر للمعلومات والمعارف.
– تشجيع السلام والأمن العالميين.

وهذه المواضيع بالغة الأهمية، وبخاصة مسألة تأمين المساواة بين النساء والرجال وتعزيز دور المرأة كمربية أجيال وحاضنة للمواهب الجديدة وحافظة لتماسك المجتمع وكذلك مسألة تأمين المشاركة الديمقراطية وهي أساس الأمن السياسي والاستقرار الذي لا يهمّش المكونات الأخرى والذي يؤمن التمثيل الصحيح عبر قانون انتخاب عصري. وكذلك دور القانون في إقامة العدالة والمساواة في المجتمع وحلّ النزاعات لضمان حقوق الأفراد والجماعات. وبالعمل من أجل العدالة يتحقق السلام الداخلي، إذ لا سلام حقيقياً بلا عدالة. من دون أن ننسى دور الإعلام الخطير والمهم في نشر ثقافة السلام.

وعلى أهمية هذه الصعد والأخرى الباقيات، فإننا نختار هنا بحث التربية كعامل تثقيفي وكأداة تفاهم وتضامن في المجتمع (1) إلى جانب دور المجتمع المدني (2).

* دكتور في الحقوق

هوامش

1. ص 311 الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح. عني بترتيبه محمود خاطر.
2. الفيروز ابادي، مجي الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط. الجزء الرابع. دار الجيل. بيروت 1952م. ص132
3. Résolutions des Nations Unies A/RES/5213/:Culture de la paix et A/53243/:Déclaration et Programme d'action sur une culture de la paix, approuvée en octobre 1999
4. Le droit humain a la paix dans les texts existants des droits dev l'homme. www.graines-de-paix.org/fr/outils-de-paix
5. Res.3373/
6. Déclaration sur les droits des peuples a la paix. www.ohchr.org/fr
7. www3.unesco.org/iycp
8. Res.53243/
9. www.institutidrp.org (16 oct.2014)

استراتيجية حرب التحرير القومية في مواجهة استراتيجية التقسيم

يقارب الباحث في الشؤون الاستراتيجية رياض عيد موضوع المؤامرة التقسيمية التي يشنّها التحالف الصهيو-أميركي منذ عقود على الأمة السورية والعالم العربي وخصوصاً بعد عام 2011 بما يسمى الربيع العربي.
الباحث عيد بعد تفصيله المؤامرة التقسيمية أهدافاً وأدوات، يطرح البديل وهو قيام حرب التحرير القومية على مدى الهلال الخصيب رداً على مؤامرة التقسيم وخياراً وحيداً لبناء مجتمع قومي منيع.

رياض عيد

نصر الله

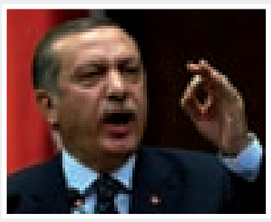
أردوغان

لافروف

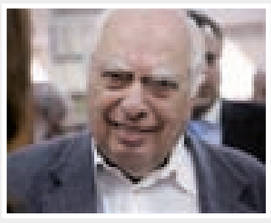
برنارد لويس

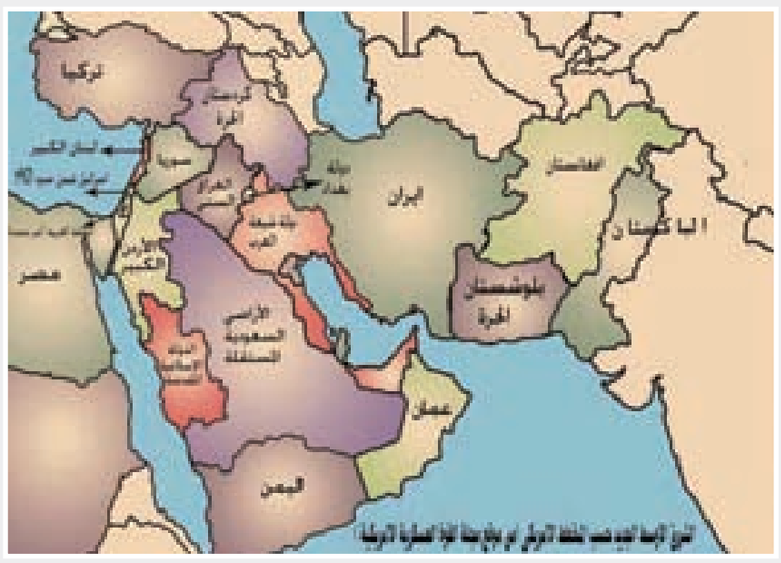

ترزح دول الهلال الخصيب وتحديداً سورية والعراق ولبنان، منذ أكثر من أربع سنوات تحت نار حرب كونية تخاض فيها وعليها بين محورين. محور المقاومة المدعوم من منظمة شنغهاي ودول البريكس وتمثل إيران وسورية والمقاومة رأس الحربة فيه. ومحور أميركا والأطلسي و«إسرائيل» وتمثل تركيا والسعودية ودول الخليج والقوى التكفيرية الوهابية رأس الحربة فيه. جنّدت أميركا وحلفاؤها في حربها الهجومية على محور المقاومة قوى التكفير الوهابي التي استقدمت من أكثر من 60 دولة في العالم بطلب وتوجيه أميركي - أطلسي وتمويل خليجي وتجهيز وتسهيل عبور «إسرائيلي» - تركي - أردني - لبناني (14 آذار). والغاية من هذه الحرب ضرب المقاومة التي أفشلت مشاريع أميركا و«إسرائيل»، وإسقاط سورية المقاومة والممانعة وواسطة العقد والعمق الاستراتيجي للمقاومة، وضرب النفوذ الإيراني باتجاه المتوسط الداعم للمقاومات، والتصدي للمشاريع الطاقوية الروسية الإيرانية، وتعطيل طريق الحرير الصينية باتجاه المتوسط، وإقامة شرق أوسط صهيوأميركي جديد اثني عرقي بديل من دول سايكس - بيكو، التي لم تعد تصلح للمشاريع الصهيوأميركية في المنطقة.

استعملت أميركا استراتيجية الحرب الناعمة والحروب بالوكالة للانقضاض على سورية والعراق وجندت بروبغندا إعلامية ضخمة من الفضائيات العربية للترويج للهلال الشيعي وإطلاق الحرب السنية الشيعية لتعبئة التكفيريين من كل أصقاع العالم واستجلابهم إلى المنطقة لزرع دولة داعش على نصف مساحة سورية وربع مساحة العراق، وكسرها للحدود بين سورية ولبنان والعراق، وضرب الجيش في العراق وسورية لنشر الفوضى الهدامة، وإقامة مناطق عازلة لا سلطة للدولة فيها ونشر التوحش وتهجير الأقليات وقتلهم، وضرب الهوية القومية والوطنية والنسيج الاجتماعي، والتي هي من أخطر الحروب على وحدة المجتمع حيث هوت الهوية من قومية جامعة إلى وطنية قطرية ثم فرعية دينية، ثم تفرّعت الى فرعية مذهبية.

واجهت إيران وسورية ومحور المقاومة المحور الأميركي باستراتيجية صمود لمنع أميركا وحلفائها من إسقاط أي طرف من أطراف محور المقاومة، حيث شكلت قوات الحشد الشعبي في العراق لمساندة الجيش العراقي واستطاعت أن تستعيد زمام المبادرة العسكرية في العراق، وتشكلت أيضاً قوات الدفاع الوطني في سورية لمساندة الجيش السوري حيث استعاد زمام المبادرة في محيط السويداء ودرعا وبعض مناطق الشمال. ثم انتقل هذا المحور لاستراتيجية الهجوم باشتراك الجيش السوري والمقاومة الإسلامية في الحرب في سورية وتحرير مرتفعات القلمون وجرود عرسال لتأمين دمشق وحماية لبنان.

نتج من هذه الحرب تأجيج الحالة المذهبية بعد تنظيف داعش مناطقها من غير السنة وتفجير المساجد والأضرحة. وحدوث توازن سلبي بين المحورين حيث عجزت القوى التكفيرية ومشغليها من كسر سورية أو العراق وكذلك لم يستطيع محور المقاومة هزيمة داعش حتى الآن بسبب الدعم الإقليمي والدولي لها رغم إعلان التحالف الحرب عليها. ومن خلال التدقيق في خريطة تمدد داعش وأخواتها، يظهر وكأن هناك خطوط تماس جديدة يراد لها أن ترسم، حيث فعلياً اكتملت حدود دولة داعش واكتملت مواردها الطاقوية، لأن المناطق التي سيطرت عليها غنية بالنفط والغاز ولم يبقى ينقصها إلا منفذ على البحر. وكذلك اكتملت حدود الدولة الكردية في العراق الغنية بالموارد، وهناك محاولة وصل المناطق الكردية في شمال سورية ببعضها ببعض بعد احتلال تل أبيض بدعم أميركي واضح. فهل ما يجري على الأرض هو مقدمة أولية لرسم خريطة نفوذ جديدة، ستقسم عبرها دول الهلال الخصيب إلى دويلات مذهبية اثنية كما تشير خطط برنار لويس ورالف بيترز؟ وهل هذا التقسيم إن ترسخ لن يشمل الدول المجاورة وبخاصة تركيا والسعودية وبقية دول العالم العربي؟ وهل سيسمح محور المقاومة وداعميه روسيا والصين بترسيخ التقسيم وهل لهم مصلحة في ذلك؟ وما هي الاستراتيجية الواجب العمل بها لإفشال هذا المشروع.

رغم اكتمال جغرافيا الكيانين السني والكردي ومواردهما الاقتصادية، ورغم القلق من القبول بالوقائع المستجدة التي عودتنا أميركا والغرب على التعامل معها إذا أمنت لها مصالحها. إلا أن داعش كأمها القاعدة يبدو أنها خرجت عن ضبط وخطط أميركا وبعد أن تمكنت من الجغرافيا، وباتت استراتيجيتها توحيد دولتها من الهلال الخصيب إلى كل العالم الإسلامي، لا تفتيت المنطقة كما تريد أميركا. وبالتالي ستتناقض مشاريعها مع مشاريع أميركا وحلفائها (تركيا والسعودية). حيث أن الدولة الكردية إن قامت ستدفع أكراد تركيا للانضمام إليها وستتفتت تركيا، لهذا صرح أردوغان بالأمس أنه لن يسمح بقيام كيان كردي على حدوده الجنوبية وسيتقدم الى شمال سورية. وكذلك إن تقسم العراق سيضم شيعة السعودية الى دولة شيعستان العراقية في الجنوب وبالتالي ستتفتت السعودية.

وتقسيم سورية والعراق سيشمل تقسيم إيران أيضا وفق مشروع برنار لويس، وستتأثر به روسيا حيث يوجد فيها 20 مليون مسلم، و22 مليون مسلم في الجمهوريات المستقلة، وستصل شظاياه الى إقليم شيانجنغ المسلم في الصين. وهذا ما لن تسمح به الدول الثلاث ومحور المقاومة لأنه يقوض مشاريعه. لذلك صرح لافروف ووزير خارجية الصين، ووزراء خارجية دول منظمة شنغهاي الذين اجتمعوا الشهر الفائت في روسيا أن داعش وصل إلى حدود محور شنغهاي (أفغانستان) وعلينا رسم استراتيجية مواجهة لكسره.

إلا أن التفجيرات الأخيرة التي حصلت في تونس والكويت وفرنسا، وتكاثر الأميركيين والأوروبيين والروس والصينيين الملتحقين بداعش جعلت العالم يقرع ناقوس الخطر للتصدي له. لكن استراتيجية التحالف الغربي لضرب داعش فشلت حتى الآن في تحجيمه وفشلت في تجنيد مقاتلين معتدلين لهذه المهمة، وفشلت أيضاً في تجفيف مصادره المالية والتسليحية والبشرية بسبب الموقف التركي والخليجي الداعم لداعش وعدم جدية أميركا في ذلك لاستعمالها كورقة ضغط على إيران لتقديم تنازلات في المفاوضات النووية.

فاستراتيجية محور المقاومة العسكرية هي الأجدى والأفعل في ضرب داعش وتقويضها، وقد شخص سماحة السيد حسن نصرالله الحرب بأنها حرب وجود مع القوى التكفيرية. وقدم نموذج الجيش والشعب والمقاومة لتعميمه على دول المنطقة بعد أن اثبت جدواه في لبنان وبدأ يعطي ثماره في سورية والعراق واليمن. لكن هذا النموذج يواجه تحديات عدة، المطلوب التغلب عليها كي يكتمل ويتحول الى مشروع حرب تحرير قومية تكون المقاومة عمادها الأساسي، وتشكل الحل الحقيقي لإعانة الهلال الخصيب كي ينهض ويعيد وحدته وحمايته من مشاريع التفتيت والاندثار. ونلخص هذه التحديات بالتالي:

1 – التحدي الأول لمحور المقاومة هو غياب التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري وبين الجيشين العراقي والسوري بضغط أميركي واضح، في حين تقيم أميركا وحلفائها غرفتي عمليات في تركيا والأردن لتنسيق العمل وقيادة العمليات. لهذا بات من الضرورة قيام غرفة عمليات واحدة تشمل جيوش سورية والعراق ولبنان والمقاومة الإسلامية وقوات الحشد الشعبي في العراق والدفاع الوطني في سورية ترسم خطط المواجهة وتقود العمليات بتنسيق كامل مع إيران، ولا تقيم وزناً لحدود سايكس - بيكو التي فعلياً مزقت من قبل داعش وأخواته. فحين يكون مسرح قتال داعش وأخواته يشمل العراق وسورية ولبنان بقيادة غرفة عمليات واحدة، فالمطلوب من محور المقاومة الرد بنفس الأسلوب متحداً متضامناً. ففي حرب الوجود تسقط كل الموانع والحدود.

2 – التحدي الثاني صعود التوترات المذهبية حيث يحتل هذا الهاجس مكانة متقدمة في تقدير «حزب الله» وإيران ومحور المقاومة، لأن الفتنة المذهبية هي أحد المخاطر الكبرى على مشروع المقاومة وبالتالي على مستقبل الأمة. سعى «حزب الله» محلياً وإقليمياً ومن خلال التعاون مع الجمهورية الإسلامية لإيجاد منصات ومنابر وآليات عديدة لتمتين الوحدة بين المسلمين على أسس دينية وسياسية. إلا أن السنوات الأخيرة التي تلت اجتياح العراق والحرب في سورية والتطهير المذهبي فيهما أدى الى فورة مذهبية كادت أن تقضي على التنوع الطائفي وتحرق بنيرانها الهلال الخصيب والمشرق العربي. حيث تمكن جهاز الدعاية والفضائيات الوهابية الضخمة من تعويم التصورات المذهبية لأزمات المنطقة لا سيما في لبنان وسورية والعراق. لهذا يشير الدكتور عبد الحليم فضل الله الى أن «للحزب اليوم مصلحة مهمة في الحفاظ والدفاع عن التنوع داخل المنطقة، فالقضاء على هذا التنوع هو تحدٍ جديد يشكل خطراً على «حزب الله» وبيئته وعلى لبنان ومشروع المقاومة والحضور الإسلامي في المنطقة والعالم». وانطلاقاً من هذه المقولة، نفهم سعي «حزب الله» اليوم للدفاع عن هذا التنوع داخل المنطقة، والذي من دونه ستخسر البيئة الحاضنة لخيار المقاومة جزءاً من اتساعها واستقرارها. ومن هذا المنطلق أيضاً نفهم أن للحزب مصلحة واضحة في ترميم العلاقات الإسلامية - الإسلامية، كجزء أساسي من سياسته الإقليمية التي ينبغي أن تنعكس بدرجة أولى تبريداً في الداخل اللبناني. إلا أن التوظيف السياسي للحرب المذهبية والمال الوهابي الكبير المصروف عليها كان أفعل من الجهد الكبير الذي بذله حزب الله وإيران. لقد كانت الطائفية والمذهبية هي المدخل الذي دخل منه الاستعمار لضرب أمتنا وتفتيت نسيجها الاجتماعي والسياسي واستلاب خيراتها منذ أكثر من مئة عام حتى الآن، ولا نزال نمر في المحنة نفسها ونعيد تجربة (داوني بالتي كانت هي الداء).

3 – التحدي الثالث المشاريع التسووية المطروحة للمنطقة والتي يتم التداول فيها وهي: أما التقسيم أو تعميم النموذج البناني (اللبننة) أو الفدرالية كمشاريع سياسية لسورية والعراق للخروج من الفتنة بعد وهن الحكومة المركزية في بغداد ودمشق وعجزهما عن دحر القوى التكفيرية والسيطرة على كامل حدودهما. وبعد التحالف الكردي-الأميركي في العراق وسورية ومحاولاته بدعم طيران التحالف تطهير محيط مناطق من داعش (الجزيرة كوباني عفرين وتل الأبيض) للوصول إلى جرابلس وقطع طريق داعش إلى تركيا، تمهيداً لضربه، ما يعني تقليص النفوذ التركي في سورية والعراق، وبعد طرح الأكراد في العراق وسورية للفدرالية كحل. أعتقد أنه قد يؤخذ بالفدرالية كحل في سورية والعراق برعاية روسية دولية بعد إنجاز الملف النووي مع إيران والتفاهم على إنهاء داعش بعد تفاقم خطرها على العالم. هذه التسوية الإقليمية الدولية ستأخذ بنفوذ ومصالح القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في سورية والعراق ولبنان. هذا الحل هو تقسيم مؤجل وبرسم المستقبل، والمؤسف أن هذه الحلول تطرح بغياب المشروع القومي بعد الإنهاك الذي حل بجيشي سورية والعراق، ما جعلهما غير قادرتين على المناورة.

أمام هذه الاستحقاقات المصيرية التي ستحدد مستقبل الهلال الخصيب والشرق الاوسط برمته ما العمل المطلوب لمواجهة هذه التحديات كي لا تأتي الحلول على حسابنا.

أ– الدعوة الى مؤتمر قومي عام تحت عنوان الدفاع عن الهلال الخصيب، يشمل الأحزاب وقوى المجتمع المدني والمثقفين وكل القوى الحية في المجتمع، لإعلان النفير العام لمواجهة حرب الوجود التي تخاض ضدنا، والاستنفار عسكرياً وسياسياً وإعلامياً وتعبوياً لرفض تقسيم المنطقة (الظاهر والمقنع)، وتقويض هذا الفكر الظلامي الغريب عن ثقافتنا وحضارتنا، ولرسم خطط المواجهة وأساليب التنفيذ. ودعوة أحزاب العالم العربي وقواه الحية لمؤازرتنا والانخراط معنا في المواجهة ليصبح الدفاع عن سورية والعراق دفاعاً عن الوجود والتاريخ والتراث والحضارة والقيم الإنسانية. فكما يلجأ عدونا للتعبئة الأممية لاستجلاب قوى الإرهاب التكفيري ويلقيها في وجهنا لينشر في الأرض قتلاً ودماراً وخراباً وتوحشاً، فإن الواجب القومي والإنساني يدعونا ويلزمنا أن يكون الرد بتعبئة كل إمكانات الأمة للمواجهة الوجودية، ولأسباب أرقى وأسمى هدفاً بالنظر لما تكتنزه سورية والعراق من قيم حضارية وثقافية وقومية وإنسانية.

ب– ينبثق عن هذا المؤتمر الدعوة الى إطلاق مشروع حرب التحرير القومية في كل دول الهلال الخصيب تكون المقاومة الإسلامية عماده نظراً لما راكمته من تجربة قتالية ضد عدونا «الإسرائيلي» والتكفيريين أثبتت نجاحها، وإشراك قوات الدفاع الشعبي في سورية والعراق فيها. ودعوة الأحزاب وكل مؤسسات المجتمع في لبنان وسورية والعراق للانخراط في هذه الجبهة، وإنشاء قيادة واحدة لها وتبنّي مشروع تحريري نهضوي سياسي تغييري متكامل. إذا كان العدو التكفيري قد ألغى حدود سايكس - بيكو وجعل مسرح عملياته واحد في سورية والعراق ولبنان، فالواجب أن يكون مسرح المواجهة في هذه الدول واحد، وعار علينا أن نبقى متمسكين بهذه الحدود. وإذا كان عدونا يقتل ويهجّر ويكفر كل المذاهب وحتى أهل السنة غير المؤيدين لمشروعه التكفيري. فالرد يكون بالتمسك بوحدة المجتمع التي تصون التنوع وتحافظ عليه. وصيانة التنوع لا تكون فقط برفض مشروع التكفير وإطلاق مشروع الصحوة الإسلامية وحوار الأديان، بل بإعلاء الهوية الوطنية والقومية الجامعة على الهويات الفرعية وتحديداً الدينية والمذهبية، وفصل الدين عن الدولة والسعي لإقامة الدولة المدنية الديمقراطية القوية والعادلة وتكريس مبدأ المواطنة بالحقوق والواجبات، وتحديث القوانين الوضعية لتأمين التمثيل الصحيح للإرادة الشعبية، وصون الحريات والتوزيع العادل للثروة القومية.

إن مشروع حرب التحرير القومية لتحرير الأرض والإنسان وإقامة النظام الجديد، نظام الوحدة القومية والعدالة الاجتماعية الاقتصادية والعدالة الحقوقية، بات هو المنطلق لتصويب الانحراف الذي أصاب المجتمع والدولة في الهلال الخصيب، وبات أكثر من ضرورة لمواجهة حرب الوجود على المجتمع والسير به نحوى النهوض من الموت المحتم. أما إذا استمررنا في السير في الحلول الترقيعية الطائفية والتوافقية فستبقى أمتنا تتخبط في صراع الهويات الفرعية والمتفرّعة، وتلتهمها حروب تتجدد وقودها المذهبية لتحرق ما تبقى فيها من تراث وحضارة.